

"الموك" تعترض "عاصفة الجنوب" في درعا

alaraby.co.uk/الموك-تعترض-عاصفة-الجنوب-في-درعا

قوات للمعارضة تهاجم موقع للنظام بدرعا (إبراهيم حريري/الأناضول)
± الخط =

تتواصل معركة "عاصفة الجنوب" في محافظة درعا بخطى بطيئة، وسط أنباء عن خلافات بين الفصائل العسكرية المشاركة في المعركة، وغرفة العمليات العسكرية في الأردن (الموك) التي تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية، وتقدم الدعم العسكري والمالي لما تعتبره فصائل معتدلة، من جهة ثانية.

اقرأ أيضاً: تسخين جبهة درعا ينتظر "الموك" .. وتصفية "داعش"

وبعد الاندفاع الأولى لقوات المعارضة التي أسفرت عن السيطرة على أحد الحواجز في مدخل المدينة الشمالي، وعلى بناء رئيسي تستخدمه قوات النظام لعمليات القنص في درعا المحطة، تبدو المعركة على مختلف محاورها في حالة مراوحة وركود، على الرغم من الهجوم الذي شنته قوات المعارضة يوم السبت على حي المنشية في درعا البلد، والذي أدى إلى تحقيق تقدم طفيف لقوات المعارضة في مواجهة قوات النظام التي يقدر حجمها بكتيبة من الوحدات الخاصة.

وفي تفسيره للصعوبة التي تواجهها قوات المعارضة في المعركة، وتواضع الإنجازات حتى الآن، قال ضابط في الجيش الحر، فضل عدم نشر اسمه، لـ "العربي الجديد": "يبدو أن خطط فصائل المعارضة كانت تقوم على فرضية أن قوات النظام سوف تنهار بعد موجة القصف الأولى العنيفة من جانب المعارضة، لكن هذا لم يحدث". وأضاف أن "قوات النظام جهزت نفسها جيداً للمعركة، وحصنت كل شارع ومبنى ومنزل، بالتزامن مع تكثيف القصف الجوي والمدفعي"، وهو ما أسفر عن سقوط عدد كبير نسبياً من القتلى في صفوف العسكريين والمدنيين ناهز الثمانين منذ بدء المعركة.

وأشار الضابط إلى أن الخلافات بين فصائل المعارضة أسهمت أيضاً في عدم الالتزام بخطة موحدة للتحرك، فضلاً عن العراقيل التي تضعها غرفة الدعم في الأردن المسماة (الموك).

كذلك أشار إلى أن قوات النظام كثفت قصفها على محاور المدينة بالبراميل المتفجرة والمدفعية والقنابل العنقودية، بينما لم تتمكن الفصائل من تعزيز التغطية النارية على المواقع العسكرية في المدينة؛ بسبب الأعطال التي أصابت بعض الأسلحة الأساسية في المعركة.

من جهته، قال الصحافي والناشط أبو أنيس الحوراني، إن الفصائل المشاركة في المعركة منعت "جيش الفتح" المشكّل أخيراً من المشاركة في المعركة إرضاء لغرفة الموك. وأوضح أن "جيش الفتح" قرر خوض المعركة والمساهمة في تحرير درعا، وشكّل غرفة عمليات خاصة به، فاتحاً المجال لمن يريد الانضمام إليه من الفصائل الأخرى.

ويضم "جيش الفتح" في المنطقة الجنوبية كلاً من حركة "أحرار الشام"، و"جبهة النصرة"، وتحالف "فتح الشام"، ولواء "إحياء الجهاد"، وتجمّع "مجاهدي نوى"، ولواء "أسود التوحيد"، ولواء "أنصار الحق"، ولواء "العمرين الإسلامي".

وأوضح الحوراني أن غرفة الموك لا تعترض على مشاركة "جبهة النصرة" فقط، بل وعلى "أحرار الشام" أيضاً وكل الفصائل الإسلامية، بوصفها تنظيمات إرهابية كما تصنفها. ورأى أن غرفة الموك لا تريد لدرعا أن تتحرر لأن سقوط درعا يعني سقوط دمشق، وهو ما لا تريده القوى المتحكمة في الغرفة، بحسب قوله.

من جهته، كشف الناشط تامر الرفاعي لـ "العربي الجديد" أن مقاتلي "جبهة النصر" يشاركون في المعارك بصورة فردية وليس كتنظيم، وهو ما يحد من فاعليتهم. وأشار إلى أن المواطنين في درعا، وإن كانوا يؤيدون عملية تحرير مدينتهم، ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم والتخلص من ممارسات قوات النظام، إلا أن هناك تذبذباً من طريقة إدارة المعركة والخلافات المتكررة بين الفصائل.

وكان ناشطون قد بثوا شريط فيديو لشخص يروي أن مجموعة مسلحين من لواء التحرير – الفرقة 18 اقتحموا اجتماعاً لغرفة عمليات معركة عاصفة الجنوب وهددوا القادة المجتمعين وطلبوا منهم وقف المعركة استجابة لرغبة غرفة الموك.

غير أن حركة "المتى" الإسلامية التي تقوم بدور رئيسي في المعركة الحالية، وتقود الهجوم في حي المنشية بدرعا البلد، أصدرت بياناً سمته "يا أهل درعا لن نخذلكم" أكدت فيه أنها وبقية الفصائل ماضية في المعركة حتى دحر قوات النظام عن المدينة.

ميدانياً، تواصل القصف المتبادل بين قوات النظام والمعارضة على مختلف المحاور، وطال قصف المعارضة بشكل خاص تجمعات قوات النظام في الملعب البلدي (البانوراما) بدرعا المحطة، وسط معلومات عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف قوات النظام داخل الملعب البلدي بعد استهدافه برجمات الصواريخ. كما سيطر مقاتلو المعارضة على مديرية الري مع محاولة التقدم باتجاه مبنى المخبرات الجوية.

اقرأ أيضاً درعا: قتلى بغارات للنظام وعمليات "عاصفة الجنوب" متواصلة

مقتدى الصدر يجدد تمسكه بتشكيل حكومة "أغلبية وطنية" في العراق.. ويحذر من تهديد شركائه

أخبار

بغداد

أكثر سيف الدين

مقتدى الصدر: لن نسمح لأحد أن يهدد شركاءنا أو يهدد السلم الأهلي (كرار عيسى/الأناضول)

± الخط =

جدد زعيم "التيار الصدري" مقتدى الصدر، اليوم الثلاثاء، تمسكه بتشكيل حكومة "أغلبية وطنية" في العراق، محذراً من "محاولات" تهديد شركائه والسلم الأهلي.

وقال الصدر، في تغريدة له على موقع "تويتر"، "نحن ماضون بتشكيل حكومة أغلبية وطنية، وبابنا مفتوح لبعض من ما زلنا نحسن الظن بهم"، محذراً في الآن نفسه بالقول: "لن نسمح لأحد، كائناً من كان، أن يهدد شركاءنا أو يهدد السلم الأهلي".

وتابع قائلاً إن "الحكومة القادمة حكومة قانون، ولا مجال فيها للمخالفة أيّاً كانت وممن كان"، مشيراً إلى أنه "لا عودة للاقتتال الطائفي أو للعنف، فإن القانون سيكون هو الحاكم".

pic.twitter.com/REyXSiziEz

— مقتدى السيد محمد الصدر (@Mu_AISadr) January 11, 2022

يجري ذلك في وقت بدأت فيه قوى "الإطار التنسيقي"، محاولات للتقارب مع "التيار الصدري"، إلا أن مصادر أكدت في وقت سابق لـ"العربي الجديد"، أن الصدر متمسك بحكومة الأغلبية التي لا تقبل قوى "الإطار" بها.

ويثير التقارب الواضح بين "التيار الصدري" وتحالف "عزم" و"تقدم"، فضلاً عن القوى الكردية، مخاوف "الإطار" من تحجيم خياراته للمرحلة المقبلة، ما دفعه للبحث عن مخرج للأزمة.

في الأثناء، عقدت قوى "الإطار التنسيقي"، مساء اليوم الثلاثاء، اجتماعاً لبحث تداعيات الجلسة الأولى للبرلمان العراقي، أول أمس الأحد، وأكدت مصادر لـ"العربي الجديد"، أن "قيادة الإطار تحاول الخروج بمقررات موحدة إزاء ذلك".

وأكد محمد الصهبي، النائب عن "دولة القانون"، بزعامة نوري المالكي، أن "الأمل مازال موجوداً لعودة العلاقة بين الإطار والتيار الصدري"، وقال، في تصريح صحفي، إن "ما حصل خلال الجلسة الأولى لمجلس النواب، يؤكد وجود مؤامرة كبيرة يراد من خلالها تفنيت البيت الشيعي". وشدد على أن "المهم جداً على قادة المكون أن يفكروا بجدية بضرورة عودة العلاقة الطيبة بين الإطار والتيار".

تقارير عربية



العراق: محاولات لرأب الصدع بين الصدر و"الإطار التنسيقي"

وكانت نتائج الجلسة الأولى للبرلمان الجديد، أول أمس الأحد، قد جاءت على عكس ما سعت له قوى "الإطار التنسيقي"، التي اعترضت لاحقاً على "دستورية" الجلسة. ولم تنجح قوى "الإطار"، خلال جولات الحوار والاتصالات التي أجرتها قبل الجلسة مع التيار الصدري، بالتمهيد للتحالف معه ككتلة واحدة لدخول الجلسة، إذ إن الصدر لم يتخل عن شروطه التي لا تتقاطع مع ما يريده "الإطار".

وتحاول قوى "الإطار التنسيقي" أن تستغل مهلة الـ15 يوماً، التي حددها رئيس البرلمان العراقي المنتخب، محمد الحلبوسي، لاختيار رئيس للجمهورية، والتي مضى منها يومان فقط، والتي ستكون الخطوة التالية لها، هي تكليف يقوم رئيس الجمهورية الجديد، مرشح الكتلة البرلمانية "الكبرى" بتشكيل الحكومة.

ويؤكد "التيار الصدري"، أن جلسة البرلمان الأولى، التي عقدت، أول أمس الأحد، كشفت ملامح "الكتلة الكبرى" التي سيشكلها التيار الصدري، وبالتالي سيقدم مرشحه لرئاسة الحكومة، التي ستكون حكومة أغلبية.

جميع حقوق النشر محفوظة 2022